

Distr.: General
17 January 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15:00

الرئيس: السيدة لونغو (نائبة الرئيس) (رومانيا)

المحتويات

البند 109 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

23-18768 (A)



جميع الدول على احترام وحماية الحق في الخصوصية. ولا تزال الجماعة يساورها قلق بالغ إزاء الأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه مراقبة الدول للاتصالات واعتراضها، بما في ذلك الاتصالات التي تتم خارج الحدود الإقليمية، على ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها.

5 - وأشارت إلى أن إحدى أفضل الوسائل لمكافحة الإرهاب بفعالية وضمن المساواة هي وجود نظام قضائي جنائي وطني يقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والمحاكمة وفق الأصول القانونية، وضمانات المحاكمة العادلة. وتواصل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رفض استخدام الجزاءات الانفرادية وغير المشروعة، وهي ممارسة لا تتسق مع القانون الدولي وينبغي وقفها.

6 - ومضت قائلة إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وقعت أيضا ضحية للأعمال الإرهابية. وتشجب الجماعة بشدة تلك الأفعال والظروف التي أتاحت للمسؤولين عنها الفرار من العدالة. وعلى جميع الدول أن تقي دون توان بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي وأن تتعاون بصورة نشطة من أجل تقديم الجناة إلى العدالة والحيلولة دون إفلاتهم من العقاب.

7 - واستطردت قائلة إن على الرغم من الموارد المحدودة المتاحة لمكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، فقد ساعد على تحسين استعراض قائمة الأشخاص والكيانات المدرجين بوصفهم إرهابيين وزيادة إنصاف تلك القائمة. بيد أن تحسين ظروف العمل وإتاحة الوصول إلى الأدلة أمران أساسيان لتحقيق الغرض من الولاية. وينبغي أن تستند قرارات لجنة الجزاءات هذه بالإدراج في القائمة وتوصيات أمين المظالم إلى الأدلة؛ ولضمان مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، ينبغي أن يصير منصب أمين المظالم مستقلا ودائما أيضا. ونظرا لفعالية منصب أمين المظالم، ينبغي إنشاء آلية مماثلة لجميع نظم جزاءات مجلس الأمن.

8 - وأردفت قائلة إن الجزاءات ينبغي أن تكون جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا ترمي إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي، وينبغي ألا تزيد من معاناة السكان في الأراضي الخاضعة لسيطرة الإرهابيين. وتدين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استخدام التدابير القسرية الانفرادية. فبموجب القانون الدولي، الأمم المتحدة هي وحدها التي يحق لها اعتماد جزاءات.

في غياب السيد تشينداوونغسي (تايلند)، تولت السيدة لونغو (رومانيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة 15:00.

البند 109 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/78/221)

1 - السيدة مارك (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقالت إن الجماعة تؤكد من جديد إدانتها لجميع أعمال الإرهاب، وهي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها. ولا تزال الجماعة ملتزمة بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، في امتثال صارم لميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للجائين. ونظرا للتهديد المتزايد الذي يمثله الإرهاب للهياكل الاجتماعية والاستقرار الإقليمي والأمن العالمي، يجب على الدول أن تبذل جهودا حقيقية لاحتوائه من خلال زيادة التعاون الدولي.

2 - وأكدت أنه لا بد من التصدي للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، والتي تشمل النزاعات التي طال أمدها ولم تصل إلى تسوية، والتمييز، وتجريد الضحايا من إنسانيتهم، وإضعاف سيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي على مدى فترات طويلة. ومن المهم أيضا منع الإرهاب من خلال تعزيز ثقافة السلام، وإدانة جميع أشكال التمييز، وتعزيز احترام التنوع الثقافي والديني والسياسي.

3 - وأضافت قائلة إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يساورها قلق بالغ إزاء زيادة التجنيد في الجماعات الإرهابية. ومن المهم تعزيز الإدماج عن طريق نبذ القوالب النمطية التي تربط الإرهاب بثقافات أو جماعات دينية أو عرقية محددة ورفض كراهية الأجانب والتعصب. وغالبا ما يؤدي الإدماج الكامل للمهاجرين واللجائين في المجتمعات المضيفة إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالتطرف العنيف الذي يفضى إلى الإرهاب.

4 - وأردفت قائلة إن تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تتمثل دائما امتثالا صارما للقانون الدولي، على نحو ما تؤكد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وفي قرار الجمعية العامة 298/77 بشأن الاستعراض الثامن للاستراتيجية، الذي حثت فيه الجمعية أيضا

9 - تهدد أيضا السلم والأمن الوطنيين والإقليميين والدوليين. فهي لا تبث الفزع وتنتهك حقوق الإنسان فحسب، بل يُقصد بها أيضا زعزعة استقرار الحكومات المشكّلة بصورة مشروعة، مما يضعف أسس المجتمع ذاتها. ويترتب على الإرهاب تكلفة بشرية لا تحصى وخسائر اقتصادية كبيرة، بما في ذلك ما ينتج عن تدمير البنية التحتية الخاصة والعامّة في الدول المتضررة.

10 - وأضف قائلا إن مجموعة الأصدقاء ترفض رفضا قاطعا جميع أعمال الإرهاب، بصرف النظر عن دوافعها ومكان ارتكابها وزمانها وهوية مرتكبيها. وجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته إجرامية لا يمكن تبريرها وتمثل انتهاكات واضحة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وقواعد القانون الدولي. وبالمثل، فإن أي شكل من أشكال الدعم للإرهابيين أو المنظمات الإرهابية يتنافى مع قيم الميثاق ومبادئه وروحه.

11 - وأردف قائلا إن الإرهاب لا ينبغي مساواته بأي حال من الأحوال بالنضال المشروع للشعوب من أجل تقرير مصيرها وتحرير أوطانها من الاحتلال أو الهيمنة الخارجية أو الاحتلال الأجنبي. ولا ينبغي كذلك ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ولا يجدر أن تخضع المعركة ضد الإرهاب للتلاعب السياسي؛ وإن نشر قوائم تعسفية وانفرادية بالدول التي يُزعم أنها داعمة للإرهاب يتنافى كليا مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن القبول بتشجيع الإرهاب أو تيسيره واستخدام المنصات الرقمية للتحريض على الأعمال الإرهابية الرامية إلى تعزيز ما يسمى بسياسات تغيير النظام أو الخطط الرامية إلى فرض الهيمنة الاستعمارية الجديدة.

12 - ومضى قائلا إن الجهود الرامية إلى منع الإرهاب الدولي ومكافحته لا يجدر استخدامها ذريعة أبدا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وتؤكد المجموعة من جديد الدور المحوري والمسؤولية الأساسية للذين تضطلع بهما الدول في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، بمساعدة من الأمم المتحدة، تقدمها بناء على طلب الدول، وذلك في إطار استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب. وتتطلب مكافحة الإرهاب تطبيقا متوازنا للاستراتيجية وامتثالاً صارما للالتزامات الدولية ذات الصلة، دون انقسامات أو معايير مزدوجة.

13 - واستطرد قائلا إن نظرا لعدم إمكان دحر الإرهاب بالوسائل العسكرية وتدابير إنفاذ القانون والعمليات الاستخباراتية وحدها، فمن

وأعربت عن قلق الجماعة إزاء الرسائل الموجهة من بعض الدول إلى مجلس الأمن بموجب المادة 51 من الميثاق، بهدف اللجوء إلى استخدام القوة في سياق مكافحة الإرهاب، والتي غالبا ما تكون موجهة بأثر رجعي. وأي استعمال للقوة يتعارض مع الميثاق هو عمل غير قانوني وغير مقبول ولا يمكن تبريره. وينبغي النظر في إمكانية عقد نقاش مفتوح وشفاف بشأن هذا الموضوع.

10 - وشددت على ضرورة تعزيز حماية ضحايا الإرهاب، ولا سيما أشد الفئات ضعفا. وأعربت عن إدانة الجماعة للعنف الجنسي وتدمير الممتلكات الثقافية. وتابعت قائلة إن الجماعة يساورها قلق شديد أيضا إزاء التهديد المتنامي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب لجميع الدول الأعضاء، سواء أكانت من بلدان المنشأ أم العبور أم المقصد.

11 - وحثت المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب عن طريق التعاون القضائي والمساعدة القانونية وتبادل المعلومات وفقا للقانون الدولي. وقالت إن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، مع كفاءة أن تكون هذه المبادرات مصممة وفقا لاحتياجات الدولة الطالبة وأولوياتها.

12 - وأشارت إلى أن الجماعة تدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفقا لقرار مجلس الأمن 2242 (2015). وتسلم الجماعة بأن الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية يخضعان للتنظيم من جانب أطر قانونية مختلفة، ولكن أحيانا توجد صلات بينها. ولذلك يلزم تعزيز التعاون من أجل التصدي لهذا التحدي بطريقة تسهم في تطوير قدرات الدول الأعضاء في مجال إنفاذ القانون ومراقبة الحدود.

13 - ومضت قائلة إن كلمات مثل "الإرهاب" و "التطرف" و "التشدد" و "المقاتلين الأجانب" لا تزال تقتصر إلى تعريف قانوني واضح. ويمثل وضع تعريف قانوني دولي لهذه المصطلحات شرطا أساسيا لزيادة تعزيز سيادة القانون سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يتحمل مغبة أن يرجئ إلى أجل غير مسمى عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لتذليل العقبات التي تحول دون اعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

14 - السيد بيريز أيسستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن أعمال الإرهاب لا تهدد السلامة الإقليمية للدول واستقرارها فحسب، بل

24 - واستطرد قائلاً إن الأردن قد أطلق عملية العقبة، التي تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات المشتركة لمكافحة الإرهاب، وشارك في أعمال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي عُقد على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحالية للجمعية العامة. ويرأس الأردن أيضاً، إلى جانب الولايات المتحدة، الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

25 - السيدة ريفيرا ريبس (هندوراس): قالت إن الإرهاب الدولي يهدد بزعة استقرار العالم وتقويض رفاه سكانه. وهو يشكل تهديدا خطيرا للقيم الديمقراطية وللسلام والأمن الدوليين، ولا يمكن التغلب عليه إلا من خلال التضامن والتعاون. ويلزم وضع تدابير لمنع الإرهاب ومراقبة مرتكبيه والقضاء عليه من خلال التعاون الواسع النطاق على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. وتدين هندوراس جميع أشكال الإرهاب باعتبارها من مظاهر القسوة التي يمارسها البشر والتي لا يمكن إيجاد أي مبررات سياسية أو عقائدية أو دينية أو ثقافية لها.

26 - وأردفت قائلة إن دروس التاريخ قد نُسيَت على ما يبدو، حيث تُفرض النزعة الانفرادية على النظام العالمي الحالي. وتتطلب الاستجابة للمشاكل العالمية مثل الإرهاب نظاما متجددا تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور قيادي. وينبغي أن تبدي الدول الأعضاء التزاما بإحداث تحول في النموذج الفكري وبالتضامن والحوار والتشاور بدلا من التنافس على الدور القيادي.

27 - وتابعت قائلة إنه، في إطار التصدي للإرهاب الدولي، ينبغي أن تشارك المرأة في عمليات صنع السلام الرسمية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وأكدت من جديد التزام هندوراس، باعتبارها طرفا في الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، بمكافحة هذه الظاهرة، في ظل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة وسائر قواعد القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للجائين.

28 - واختتمت بيانها بالإشارة إلى أهمية عدم إغفال الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تخلف أثرا ضارا أيضا على السلام والأمن الدوليين وعلى حماية حقوق الإنسان. وينبغي تحليل العلاقة بين هاتين الظاهرتين تحليلا شاملا، وفق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وركائزها الأربع.

29 - السيد راميريز باكا (كوستاريكا): قال إن وفد بلده يود أن يعرب عن تضامنه مع شعب تركيا إزاء الأحداث الأخيرة التي أظهرت

المهم معالجة أسبابه الجذرية بطريقة شاملة، من أجل القضاء الفعال على الظروف التي تهيئ أرضا خصبة تغذي الخطط الإجرامية القائمة على الكراهية والتشهير والتعصب والطائفية والعنصرية والتطرف والتفوق والنازية الجديدة، والتي تسعى إلى استغلال الانقسامات والتحديات في كل بلد. وتشمل هذه الظروف الفقر، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتعصب، والنزاعات السياسية والعرقية، والهيمنة الاستعمارية أو الخارجية، أو الاحتلال الأجنبي، والانتهاكات المنتظمة لسيادة الشعوب والدول وسلامتها الإقليمية.

19 - وأكد على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي وزيادته وتقديم المساعدة التقنية، عند الطلب، في سياق مكافحة الإرهاب استنادا إلى الاحتياجات والأولويات التي تحددها الدول الطالبة للمساعدة. وأوضح أن التدابير القسرية الانفرادية تعوق هذا التعاون وينبغي القضاء عليها. ولا بد أيضا من استئناف المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

20 - وفي الختام، أعرب عن تضامن مجموعة الأصدقاء مع تركيا، آخر ضحايا الأعمال الإرهابية.

21 - السيد حباشنة (الأردن): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره. وينبغي أن تكون الاستجابة للإرهاب فعالة وشاملة؛ وبالإضافة إلى التدابير العسكرية والتمويلية، ينبغي أن تشمل مبادرات تربوية تهدف إلى محاربة الفكر الإرهابي. ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو عرق، أو اتخاذه ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو انتهاك خصوصية أفرادها.

22 - وأضاف قائلاً إن الجماعات الإرهابية تستغل سوء التفسير وتحريف الأديان وتزايد عدم المساواة والبطالة، خاصة في صفوف الشباب. ولذلك لا بد من تغلب المجتمع الدولي على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيجاد حلول سريعة وفعالة لتمكين الشباب. ويجب على الدول ألا تسمح باستخدام أراضيها للتنظيم والتمويل للأعمال الإرهابية ضد دول أخرى.

23 - وأكد على أهمية التفريق ما بين الأعمال الإرهابية والنضال المشروع للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي. ولذلك ينبغي تكثيف التفاوض حول مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي بهدف الاتفاق على تعريف للأعمال الإرهابية يتسق مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

الدولي الإنساني، كما ينبغي مواصلة البحث في العلاقة بين الإرهاب ونشر المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

33 - وأخيراً، يجب على الدول الأعضاء أن تستجمع الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم في التفاوض بشأن اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي، بالاستفادة من التجارب القانونية والمعمارية الثرية للمنظمات الإقليمية.

34 - السيد الحمصاني (مصر): قال إن حكومة بلده لديها استراتيجية شاملة لمعالجة الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للإرهاب، تتشابه مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب على عاتق الدول، التي ينبغي أن تتصرف وفقاً لقوانينها الداخلية والتزاماتها الدولية ودون تدخل أجنبي.

35 - وأضاف قائلاً إن منطقة الشرق الأوسط تشهد تفشياً لظاهرة الإرهاب، وقد سيطرت منظمات إرهابية على أجزاء شاسعة من أراضي بعض الدول في المنطقة. ولذلك فلا بد من الحفاظ على مؤسسات الدولة، لأن الجماعات الإرهابية يمكن أن تستغل أي فراغ للتواجد في بلد ما أو نشر أنشطتها إلى بلدان أخرى. ويجب على الدول أن تتبادل المعلومات والخبرات، ولا سيما في المجال التكنولوجي، إضافة إلى وجوب محاسبة أي طرف يربط إرهابيين أو يمولهم أو يوفر لهم ملاذاً آمناً. وإلى جانب مواجهة الإرهاب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى الوقاية منه من خلال مكافحة الفكر المتطرف والتحريض ووقف كافة الأعمال التي تمس المقدسات الدينية، والتي يمكن أن تستغلها المنظمات الإرهابية.

36 - وأردف قائلاً إن مصر ستواصل تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ومع الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. وهي تساعد الدول الأخرى في جهود بناء القدرات، ولا سيما من خلال مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام. وتعمل أيضاً، من خلال رئاستها المشتركة للمنندى العالمي لمكافحة الإرهاب، على دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

37 - وأشار إلى أنه سيكون من المفيد إجراء مناقشات مواضيعية في إطار عمل اللجنة من أجل حل المسائل الخلافية المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. ومن شأن عقد مؤتمر دولي

أن السلام والأمن هما من الأصول التي لا تقدر بثمن ويجب حمايتهما وتعزيزهما في كل حين. ويواجه العالم بيئة معقدة ذات تحديات متشابهة تتطلب رداً عالمياً، يمكن أن يبدأ باتفاق على تعريف قانوني عالمي للإرهاب. وفي هذا الصدد، كرر الإعراب عن خيبة أمل وقد بلده العميقة إزاء عدم انتهاز الدول الأعضاء فرصة الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لجعل حقوق الإنسان والمنظور الجنساني من الأولويات الشاملة للاستراتيجية، ولأن الدول الأعضاء عجزت عن التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف جديدة أو أكثر طموحاً للشفافية والمساءلة والتقييم ومشاركة المجتمع المدني والتحليل الجنساني ضمن السياق. وستواصل كوستاريكا مكافحة تجاهل المنظور الجنساني في جميع الصكوك والاستراتيجيات الدولية المعنية بالسلام والأمن الدوليين.

30 - وأضاف قائلاً إن كوستاريكا ترحب بالنهج الشامل إزاء الإرهاب الوارد في الخطة الجديدة للسلام. والأمم المتحدة، بوصفها نظاماً للأمن الجماعي، هي المنبر المناسب لتعزيز التعاون بشأن الإرهاب. بيد أن التعاون يجب أن تصحبه إرادة سياسية، وتلك كانت غائبة بوضوح أثناء التفاوض على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية المنقحة لمكافحة الإرهاب. ويجب على الدول أن تنتظر إلى ما يتجاوز الحلول الأمنية والعسكرية والمصالح الاقتصادية التي تقوم عليها تلك الحلول. وفي حين أن تبادل المعلومات والاستخبارات أمر مهم، ينبغي التركيز على جوانب مثل الأمن البشري.

31 - وأردف قائلاً إن التهديدات عبر الوطنية مثل الإرهاب متشابهة مع تحديات أخرى ماثلة أمام الاستقرار العالمي ولا يمكن لأي دولة أن تعزل نفسها عن هذه التهديدات. وقد أصبح الإرهاب شاعراً عالمياً يتطلب رداً مشتركاً منسقاً، يستند إلى مراعاة الأصول القانونية وحقوق الإنسان. ومن المسائل ذات الصلة المثيرة للقلق تزايد عدد النزاعات المسلحة؛ وانتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدول وصلتها المحتملة بالإرهاب؛ وزيادة الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وانتشارها غير المشروعين.

32 - واستطرد قائلاً إن يمكن استخدام التكنولوجيات الرقمية والفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي في الخير، لتعزيز التنمية، أو في الشر، مع ما يترتب على ذلك من آثار كارثية. وينبغي أن يمثل استخدام الطائرات المسيرة ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وغيرها من التكنولوجيات المعدة لأغراض مكافحة الإرهاب امتثالاً صارماً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون

وهي تواصل أيضا دعم المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

42 - السيد أكرم (باكستان): قال إن في حين أن الجهود العالمية المبذولة للقضاء على الإرهاب قد قمعت جوهر القاعدة وداعش، فإن المنتسبين إليهما نجوا وانتشروا. وقد انتشر الإرهاب في جميع أنحاء العالم بأشكال جديدة ومتحورة شتى لا تتوافر لها استجابة فعالة وواعية. وتدين باكستان بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وهي مسؤولة إلى حد كبير عن القضاء على تنظيم القاعدة. ومن أجل دحر الإرهاب، لا بد من معالجة الأسباب الكامنة وراءه، بما في ذلك النزاعات الطويلة الأمد التي لا تزال دون حل، والاحتلال الأجنبي، والحرمان من الحق في تقرير المصير في أماكن مثل جامو وكشمير وفلسطين.

43 - وأضاف قائلاً إن باكستان كانت ضحية رئيسية للإرهاب على مدى العقدين الماضيين. فقد أسفرت الهجمات الإرهابية عن مقتل أو إصابة ما يزيد على 80 000 من المدنيين والعسكريين الباكستانيين وألحقت بالاقتصاد أضراراً بالغة. وقبل بضعة أيام لا أكثر، في 29 أيلول/سبتمبر 2023، قُتل 60 مدنياً وجُرح نحو 100 آخرين في هجومين إرهابيين برعاية إحدى الدول. وقال إن حكومة بلده ستستخدم جميع الوسائل الممكنة لدحر الإرهاب الذي ترعاه جهات خارجية.

44 - وأردف قائلاً إن محاربة الإرهاب لا يجب إساءة استخدامها لانتهاك حقوق الإنسان. ومما يؤسف له أن أحد البلدان في جنوب آسيا يستخدم توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية سلاحاً ضد المجتمع المدني والصحفيين. ويجب أن تستند أي اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي إلى توافق الآراء وأن تميز بوضوح بين أعمال الإرهاب والنضال المشروع للشعوب من أجل تقرير مصيرها وتحريرها وأوطانها. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار في أي تعريف للإرهاب التهديدات الجديدة والناشئة، بما في ذلك العنف الذي ترتكبه الجماعات العنصرية واليمينية المتطرفة والكارهة للأجانب والكارهة للإسلام والمعادية للمسلمين والهندوتفا.

45 - واستطرد قائلاً إن ينبغي إصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات من أجل التصدي لأنواع الإرهاب وأدواته الجديدة، بما في ذلك العملات المشفرة وتجنيد الإرهابيين عبر الإنترنت، وينبغي حذف المصطلحات التي تربط الإسلام بالإرهاب من قاموس الأمم المتحدة، مثل "جهادي" و "إسلاموي" و "الإسلام الراديكالي". ومما يؤسف له أن قرار الجمعية العامة 298/77 لم يعبر عن الشواغل المتعلقة بالأعمال النابعة من كراهية الإسلام والإرهاب الذي يستهدف

رفيع المستوى بشأن الإرهاب أن يساعد أيضاً في حسم النقاط العالقة في هذا الصدد.

38 - السيد بيناراندا (الفلبين): قال إن الإرهاب الدولي والمحلي على حد سواء يمثلان تحدياً أمنياً عالمياً كبيراً. وفي الفلبين، أكد الحصار الإرهابي لمدينة مروني في عام 2017 على ضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء التطرف العنيف. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمد قانون خاص ينص على تعويض الناجين من الحصار؛ وأنشئت فرقة عمل لقيادة جهود إعادة التأهيل والتعافي وإعادة الإعمار؛ وتقدم وكالات شتى الدعم الاجتماعي الاقتصادي والدعم النفسي الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، تعمل الفلبين مع مكتب مكافحة الإرهاب على معالجة حقوق الضحايا واحتياجاتهم من خلال خطط وتشريعات شاملة للمساعدة، وقد أنشأت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتنسيق جهود الحكومة لإعادة إدماج المتطرفين المتمردين السابقين.

39 - وأضاف قائلاً إن الفلبين تواصل العمل مع مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من الشركاء لتنفيذ مذكرة التفاهم المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، وتشارك في برنامج الأمم المتحدة بشأن نماذج تقييم الأخطار التي تتهدد أمن الطيران. وختاماً، قال إن وفد بلده يؤكد من جديد أولوية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتزام بلده بالركائز الأربع للاستراتيجية.

40 - السيد فيشانكاياكيج (تايلند): قال إن الإرهاب يسبب معاناة ودماراً هائلين ويشيع الدمار في حياة عدد لا يحصى من المدنيين. وقد ازداد تعقيد، واتسع نطاقه، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى شبكة الإنترنت، التي تتيح فرصاً جديدة أمام الإرهابيين لنشر أيديولوجياتهم واجتذاب الأتباع، وتأمين الأموال. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باتخاذ قرار الجمعية العامة 298/77، الذي يقدم نهجاً شاملاً ومتعدد الأوجه لمكافحة الإرهاب مع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

41 - وأضاف قائلاً إن تايلند اعتمدت مؤخراً خطة عمل وطنية جديدة لمكافحة الإرهاب ومبادئ توجيهية وطنية بشأن تعزيز التفاهم بين الثقافات. وتشجع كلتا الوثيقتان الاعتدال والتعبير السلمي والحوار بين الأديان وثقافة السلام. وتعمل تايلند عن كثب مع شركائها لتيسير تبادل المعلومات الاستخباراتية وأفضل الممارسات، وتشارك مشاركة فاعلة في العديد من المحافل الإقليمية والدولية المتصلة بالإرهاب. ولتعزيز بناء القدرات، الذي يمثل أمراً أساسياً للجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، شاركت في تنظيم برامج وأنشطة متنوعة لمكافحة الإرهاب.

كانت مبرراته. وينبغي اتخاذ إجراء بهدف الإسراع في اعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. ومن أجل نجاح جهود مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، لا بد من اتساقها مع حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ولا ينبغي بأي حال من الأحوال ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية؛ ولا بد من التمييز بوضوح بين الإرهاب والدفاع المشروع عن النفس من جانب الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. ولا بد أيضا من التصدي للإرهاب بدوافع التفوق العنصري وكرهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب.

51 - وأضاف قائلا إن الإرهابيين يشكلون خطرا معقدا ومتطورا؛ فهم يستغلون الحالات الإنسانية الصعبة ويستفيدون من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة لفرض تحديات جديدة مثل الإرهاب البيولوجي والهجمات السيبرانية على البنى التحتية الحيوية واستخدام الشبكة الخفية. ولذلك ينبغي تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذا شاملا ومع إيلاء الاعتبار الواجب لهذه التهديدات الناشئة.

52 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم الذي أحرزه مكتب مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الدول الأعضاء والكيانات التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك عقد المؤتمرات الإقليمية. وقد شارك وفد رفيع المستوى من قطر مشاركة نشطة في فعاليات أسبوع الأمم المتحدة الثالث لمكافحة الإرهاب، الذي عقد في الفترة من 19 إلى 23 حزيران/يونيه 2023 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفي 28 و 29 آذار/مارس 2022، عُقد المنتدى السنوي الأول للمستفيدين من المساعدة التقنية في الدوحة لاستعراض المساعدة المتاحة، وتسايط الضوء على التحديات، وتقديم توصيات عملية. وتتعاون قطر مع المغرب لتنظيم المنتدى الثاني الذي سيعقد في الرباط.

53 - السيدة نغوين هونغ نهات (فييت نام): قالت إن وفد بلدها يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه. ويجب أن توقع على مرتكبي الأعمال الإرهابية عقوبات مشددة. ويجب على الدول أن تمتثل امتثالا تاما للميثاق والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما يجب أن تتجنب الكيل بمكيالين. وينبغي لتدابير مكافحة الإرهاب أن تعالج أسبابه الجذرية، مثل عدم المساواة والفقر، وأن تعزز التنمية والوحدة الوطنية. وتؤيد فييت نام إنشاء فريق عامل معني بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، مما يمكن أن يعزز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية والكيانات المجتمعية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

المسلمين ولا تضمّن إشارة إلى اليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام. وتجنبنا لهذا الإغفال، ينبغي للجمعية العامة أن تنشئ لجنة لتعزيز النظر في جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها على نحو متوازن.

46 - السيد محمود (السودان): قال إن حكومة بلده ترفض الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره رفضا قاطعا. وهي تسعى إلى التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الفقر والاستبعاد الاقتصادي والاستخدام غير المشروع للقوة. وهي مقتنعة بضرورة مواجهة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة ووفقا للقانون الدولي، وبضرورة تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات.

47 - وأشار إلى أن السودان قد أنشأ هيئة وطنية لمكافحة الإرهاب ووحدة للاستخبارات المالية. وقد بُنيت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب على الشراكة الذكية بين الحكومة وقطاعات المجتمع المدني بأكمله، مع التركيز على الحوار؛ ومنع نشوب النزاعات؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وإشراك المجتمعات المحلية؛ وتمكين النساء والشباب؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتشجيع التعليم وبناء القدرات وتوفير فرص العمل والاتصالات الاستراتيجية، ولا سيما من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

48 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تركز، في معالجتها للظروف المؤدية إلى الإرهاب، على تعزيز المؤسسات وسيادة القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتخفيف حدة الفقر، وتقوية النسيج الاجتماعي والوعي الديني وإعلاء قيم الوسطية والحوار. وهي تسعى إلى بناء القدرات لمكافحة الجريمة الإلكترونية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتنظم حملات توعية لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف.

49 - وأردف قائلا إن الجهود المبذولة لمكافحة التطرف العنيف ينبغي ألا تركز على الحلول الأمنية والعسكرية وحدها. بل ينبغي اتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، لا سيما عن طريق مكافحة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وتشجيع الحوار بين الشمال والجنوب. ومن أجل تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب والتعاون الإقليمي والدولي تحت مظلة الأمم المتحدة، تحتاج السلطات الوطنية إلى الدعم التقني وبناء القدرات بروح من الاحترام المتبادل، وهو أمر لا ينبغي أن ينتقص من المسؤولية الوطنية.

50 - السيد المنصوري (قطر): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره وأبنا ارتكب وأيما كانت هوية مرتكبيه ومهما

- 54 - وأضافت قائلة إن مكافحة الإرهاب الدولي تتطلب تضافر الجهود على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. وأعربت عن امتنان فييت نام للدول التي أدانت الهجمات الإرهابية التي وقعت في مقاطعة داك لاك الفييتنامية في حزيران/يونيه 2023، وعن تطلعها إلى استمرار الدعم والتعاون من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة في سبيل العثور على الجناة ومحاکمتهم.
- 55 - وأردفت قائلة إن فييت نام قد تعاونت مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب مكافحة الإرهاب وغيرهما من الكيانات في مجالات بناء القدرات وتبادل الخبرات وإدارة الحدود ومنع استخدام التكنولوجيات الناشئة والقضاء الرقمي في الأنشطة المتصلة بالإرهاب. وأشارت إلى أن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على بناء القدرات المتعلقة بإنفاذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب وعلى مواءمة التشريعات الفييتنامية مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.
- 56 - السيد ميخائيلوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرحب بنتيجة الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن الضروري أن تحافظ الدول على توافق الآراء بشأن الاستراتيجية وركائزها الأربعة، وأن تواصل العمل المكثف لتنفيذ الاستراتيجية، بسبل منها تسخير إمكانات مكتب مكافحة الإرهاب. وقد ساعد الاتحاد الروسي في تمويل المشاريع التي ينفذها مكتب مكافحة الإرهاب في البلدان النامية. ولضمان فعالية مشاريعه، ينبغي للمكتب أن يولي الاعتبار الواجب لخصائص كل دولة واحتياجاتها المحددة ولتوصيات لجنة مكافحة الإرهاب.
- 57 - وكرر الإعراب عن دعم الاتحاد الروسي لتعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب تنفيذا فعالا، دون تسييس أو معايير مزدوجة. وقال إنه سيواصل معارضة الجهود الرامية إلى تفويض مهام آليات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إلى المنظمات غير الحكومية.
- 58 - وأضاف قائلة إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تخطيط وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. وفي حين أن عمل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة الدينية يمكن أن يكمل الجهود الحكومية الدولية، فإنه ليس بديلا عنها. ومع ذلك، فإن المجتمع المدني ينبغي أن يشارك بنشاط أكبر في المساعدة على منع انتشار الأيديولوجيات الإرهابية والمترفة. والواقع أنه ينبغي بذل كل جهد
- ممكن لتشجيع المجتمع على الرفض القاطع للإرهاب والتطرف. ولا يوجد مبرر للإرهاب بأي من مظاهره.
- 59 - وأردف قائلة إن من المهم التصدي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لأغراض الإرهاب والتطرف. وتعتبر حكومة بلده مكافحة الأيديولوجية الإرهابية أولوية، وذلك من خلال استخدام أدوات إنفاذ القانون، ومكافحة تمويل الإرهاب، وضمان تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وتعزيز آليات العدالة الجنائية. ومن الضروري أيضا تعزيز الأساس القانوني للتعاون الدولي والامتثال الصارم لمعايير القانون الدولي ومبادئه القائمة.
- 60 - ومضى قائلة إن الهجمات الإرهابية بدافع كراهية الأجانب أو العنصرية أو الدين أو المعتقد في ازدياد. ويشاطر الاتحاد الروسي بكل صدق الشواغل المتعلقة بالشعبية المتزايدة لحركات اليمين المتطرف، بما في ذلك الحركات التي تسلمها الأيديولوجية النازية. وترتبط هذه الظاهرة ببعض الدول الغربية بصفة خاصة، حيث تقام مناسبات تنكارية بصفة منتظمة لتمجيد المتعاونين مع النازيين. ومن الأهمية بمكان تحديد الأسباب الجذرية لعودة ظهور النازية والتصدي للصلات المقفلة بين الإرهاب وهذه الأيديولوجيات. وقد استُخدمت النازية لبعض الوقت لتحقيق أهداف سياسية، وبدأت بعض الدول الغربية في استخدام الإرهاب لأغراض مماثلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يحارب انتشار هذه الأيديولوجيات، التي تتعارض مع قيم التسامح والتنوع واحترام حقوق الإنسان.
- 61 - واستطرد مكررا الإعراب عن التزام الاتحاد الروسي بالامتثال للمبادئ المشمولة في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمحاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في تغذية الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقال إن الاتهامات التي وُجّهت إلى حكومة بلده خلال الجلسة الأولى للجنة غير مسؤولة، لأنها لا تؤدي إلا إلى تسييس عمل اللجنة. وسيواصل الاتحاد الروسي الدفاع عن مصالحه وفقا للقانون الدولي وممارسة حقه غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس. وقد جاءت هذه الاتهامات من بلدان تغض الطرف عن الأنشطة الإجرامية والإرهابية لنظام كيف.
- 62 - السيد نينايد (الكاميرون): قال إن وفد بلده يرحب بالتدابير التي تتخذها الدول لمنع الإرهاب الدولي وقمعه، بما في ذلك تصديقها على الصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة. وهو يرحب أيضا باعتماد قرار الجمعية العامة 298/77 بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية

بشأن مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، وهي تواصل العمل عن كثب مع الدول المجاورة بشأن التدابير المضادة، مثل مبادرة أكر.

67 - ومضت قائلة إن الوقاية ينبغي أن تظل عنصرا مهما في جهود مكافحة الإرهاب. ومن الضروري تهيئة الظروف المؤاتية للاستقرار وبناء مجتمعات قادرة على الصمود عن طريق زيادة الاستثمار في التنمية الاقتصادية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والتسامح، وكفالة سيادة القانون، وتعزيز المؤسسات الحكومية. وفي أفريقيا، من الأهمية بمكان إيجاد فرص عمل مجدية وتعزيز الفرص المتاحة للأعداد المتزايدة من الشباب، من أجل الحد من تأثرهم بالأيديولوجيات المتطرفة.

68 - وأضافت قائلة إن عدم وجود تعريف عالمي للإرهاب ينشئ حالة من عدم اليقين القانوني تعوق اتباع نهج موحد في التعامل مع مرتكبي الأعمال الإرهابية. وأعدت تأكيد دعم غانا لوضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي ولعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة.

69 - وأعربت عن ترحيب غانا بالتقدم المحرز خلال الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وباعتماد قرار الجمعية العامة 289/77 وقالت إنها تنثي على المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب لما قدمته لحكومتها من مساعدة في مجال بناء القدرات والدعم التقني فيما يتعلق بالمبادرات الرامية إلى محاربة الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. بيد أن كثيرا من الدول الأفريقية لا تزال تفتقر إلى الموارد والقدرات التقنية اللازمة للوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب، وهي تعول على دعم الدول الأعضاء لمعالجة النقص في التمويل خلال مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب، المقرر عقده في أبوجا في عام 2024.

70 - السيد بينيالبير بورتال (كوبا): قال إن بلده عانى لعقود من عواقب الأعمال الإرهابية، التي نظم معظمها أو مولها أو ارتكبتها انطلاقا من أراضي الولايات المتحدة أفراد يقيمون فيها أو كانوا يقيمون فيها، ويتمتع معظمهم بحماية حكومة الولايات المتحدة بل وتواطؤها. وقد أسفر إسقاط طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية قبل 45 عاما عن مقتل 73 شخصا. وأعرب عن سخط الكوبيين لأن العدالة لم تتحقق بعد لضحايا هذه الجريمة النشعة.

الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام، خلال الاستعراض المقبل، للشواغل المشروعة للوفود الأفريقية. فقدان الذاكرة الانتقائي يمكن أن يؤدي إلى الإحباط ويضعف العزم الواضح للبلدان الأفريقية على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. 63 - وأضاف قائلاً إن تفشي الإرهاب في أفريقيا وتحور الأساليب الإرهابية أمران مثيران للقلق. وأعرب عن إشادة وفد بلده بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية وتقديره للدعم الذي تتلقاه من الشركاء. ثم استذكر قائلاً إن قدرات الدول الأفريقية يجب تعزيزها، وينبغي أن يكون لبعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب التي يقودها الاتحاد الأفريقي بتكليف من مجلس الأمن تمويل كاف ويمكن التنبؤ به من خلال الأنصبة المقررة. ولا بد أيضا من تعزيز الطابع اللامركزي لتنفيذ خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

64 - وأردف قائلاً إن الكاميرون تشيد بالعمل المنجز في سياق اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتتسيق مكافحة الإرهاب ومبادرة أكر، والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الإقليمية ودون الإقليمية في هذه الجهود، والمساعدة المصممة حسب الحالة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، يشجع وفد بلده المجتمع الدولي على إبداء قدر أكبر من التضامن مع بلدان أفريقيا وتعزيز الشراكات على جميع المستويات. وأعرب عن أمله في أن يؤدي مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب، الذي يشترك في تنظيمه مكتب مكافحة الإرهاب ونيجيريا، والمقرر عقده في أبوجا في عام 2024، والاستعراض التاسع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، إلى إجراءات مشتركة أقوى ووسائل جديدة لمعالجة الظروف الهيكلية التي أوجدت تربة خصبة للإرهاب.

65 - السيدة هاكمان (غانا): قالت إن الإرهاب يشكل تهديدا متزايدا للبشرية. وقد أدى التقدم في التكنولوجيا وتوافر سبل التمويل إلى زيادة الأنشطة الإرهابية تعقيدا وفتكا وانتشارا. وستتطلب مكافحة التطرف والإرهاب تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين اللذين يجب أن تشارك فيهما الجهات الفاعلة الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والنساء، مع مراعاة الطابع المتطور لذلك التهديد.

66 - وأردفت قائلة إن غانا لطالما أعطت الأولوية للقضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولديها إطار تنظيمي وطني تقدمي

71 - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تدين الهجوم على سفارة كوبا في واشنطن العاصمة في 24 أيلول/سبتمبر 2023، الذي ألقى فيه شخص قنبلتي مولوتوف على واجهة المبنى. وقد استهدفت السفارة أيضاً بهجوم إرهابي آخر في عام 2020، حيث أطلق شخص النار على المبنى ببندقية نصف آلية. وبعد مرور ثلاث سنوات، لم يحاكم مرتكب الجريمة بعد، ورفضت حكومة الولايات المتحدة اعتبار الهجوم عملاً إرهابياً.

72 - وأردف قائلاً إن الولايات المتحدة الأمريكية يقع على عاتقها، بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، واجب خاص، بصفتها الدولة المعتمد لديها، يقضي باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية مباني البعثة من أي اقتحام أو إضرار بها ومنع أي إخلال بأمن البعثة أو مساس بكرامتها. وفي نفس الوقت، فهذه الجرائم ينبغي أن تكون بموجب اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، عرضة لعقوبات مناسبة. وتأمل كوبا في أن تتخذ حكومة الولايات المتحدة إجراءات تتماشى مع التزاماتها بموجب كلتا الاتفاقيتين.

73 - وأعرب عن إدانة حكومة بلده أيضاً للهجوم الإرهابي الذي شُن على سفارة كوبا في باريس في 28 تموز/يوليه 2021 في أعقاب حملة وحشية للتحرير على البغضاء والعنف شُنّت عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية من أراضي الولايات المتحدة دون أي عقاب، في انتهاك صريح لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن كوبا ترفض استخدام قضية حساسة مثل الإرهاب الدولي أداةً سياسية ضد أي بلد. ولا يمكن تقبل ارتكاب هذه الأعمال مع الإفلات من العقاب. ولذلك يجب أن يرفضها المجتمع الدولي والأمم المتحدة بأشد العبارات الممكنة.

74 - وأردف قائلاً إن الممارسات الضارة لبعض الدول المتمثلة في تمويل الأعمال الهدامة الرامية إلى "تغيير الأنظمة" أو دعم تلك الأعمال أو تشجيعها ونقل رسائل التعصب والكراهية التي تستهدف الشعوب أو الثقافات أو النظم السياسية الأخرى باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، مثل الحملة السياسية والإعلامية التي تشنها الولايات المتحدة ضد كوبا، تنتهك مبادئ الميثاق والقانون الدولي.

75 - ومضى قائلاً إن كوبا تدين الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها إدانة قوية وقاطعة، أينما ارتكبت وأياً كان من مرتكبوها وضحاياها، وبغض النظر عن دوافعها، بما يشمل الحالات التي تتورط فيها الحكومات بصورة مباشرة أو غير

76 - وأكد من جديد دعم كوبا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتشديدها على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذها بشفافية. وأعرب أيضاً عن تأييد كوبا للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الدور المركزي الذي تضطلع به الجمعية العامة في تنفيذ الاستراتيجية. واستترك يقول إن وفد بلده يأسف إذ لم تبد إرادة سياسية كافية، خلال الاستعراض الثامن للاستراتيجية، لتناول مسائل ذات أهمية خاصة في السياق الدولي الحالي، مثل استخدام الآليات الانفرادية لتهريب حكومات شرعية أو الإطاحة بها. وكرر الإعراب عن تأييد كوبا لاعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي من شأنها أن تسد الثغرات الموجودة في الإطار القانوني القائم. وختم كلامه قائلاً إن كوبا تحبذ عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة تحقيقاً لهذه الغاية.

77 - السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور): قالت إن بلدها يدين بشدة جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها بوصفها أعمالاً إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما ارتكبت وأياً كانت هوية مرتكبيها. ولا تزال اللجنة تناقش منذ مدة إمكانية عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. وأضاف قائلة إن رغم تسليم وفد بلدها بعدم وجود اتفاق عام حتى الآن على العناصر الموضوعية لما يشكل عملاً إرهابياً، فإنه يشعر بقلق بالغ إزاء التطور السريع لهذه الآفة، التي يزداد تلونها بممارسات ناشئة تشمل استخدام التكنولوجيا لأغراض إرهابية. وترتب على تلك الممارسات تفاوت بين البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في تحديد وتنفيذ التدابير اللازمة للتصدي الفعال لهذه الاتجاهات.

78 - وأردفت قائلة إن ثمة حاجة إلى تكثيف التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص، كفالة التنفيذ الفعال للصوص القانونية الإقليمية والدولية القائمة بشأن هذا الموضوع، وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بين الدول بموجب اتفاقات معدلة متعددة الأطراف. وينبغي أن يجري هذا التعاون في إطار الالتزامات المتعهد بها بموجب الصكوك الحكومية الدولية المتفاوض عليها، مثل استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب كل سنتين. وفي هذا الصدد، يجب على الكيانات التابعة لمكتب مكافحة الإرهاب واتفاق الأمم المتحدة العالمي لتتسيق مكافحة الإرهاب أن يعملوا معا لدعم تدابير بناء القدرات في الدول الأعضاء، ولا سيما في البلدان النامية، بشأن المسائل المتصلة باستخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية.

83 - وأضاف قائلاً إن ثمة حاجة إلى اتباع استراتيجية عالمية واضحة وموحدة أساسها القانون الدولي للتصدي لخطر الإرهاب العالمي، الذي يتكيف بسرعة مع أوجه التقدم التكنولوجي والتغيرات الجغرافية السياسية والتطورات العالمية. ويجب أن تسير هذه الاستراتيجية جنباً إلى جنب مع السياسات الوطنية. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، جرت موامة خطة العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته مع مبادئ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنع ومكافحة تنامي تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف للفترة 2018-2025. وتستند الخطة إلى نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، وإلى توليفة من النهج تجمع بين الصرامة واللين، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، والتعاون الدولي. وأشار إلى أن حكومته تعاونت أيضاً مع مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل وضع خريطة طريق لمحاربة التهديدات الإرهابية.

84 - وأردف قائلاً إن الاستثمار في الوقاية وبناء ثقافة السلام يجب أن يشكل جزءاً من استراتيجيات مكافحة الإرهاب على جميع المستويات. وعلى وجه الخصوص، يجب التصدي للاتجاه المتنامي لكراهية الإسلام وكراهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التحيز ذات الدوافع العنصرية. وينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار أهمية هذا التحدي وما يتسم به من إلحاح في الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

85 - ومضى مؤكداً على وجوب استمرار المناقشة بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. فمن شأن اتفاقية من هذا القبيل أن تضفي الشرعية على الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وتكفل احترام حقوق الإنسان، وتعزز الثقة في الجهود الجماعية والمنسقة لمكافحة الإرهاب الدولي، وتوفر مجموعة من المبادئ التوجيهية والتدابير الموحدة للدول. ويوفر النص الذي أعده مكتب اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب الدولي أساساً سليماً لمواصلة المداولات. ومع ذلك، يلزم إجراء مناقشات أكثر تعمقاً بشأن عناصر معينة في مشروع الاتفاقية، مثل وضع تعريف واضح للأعمال الإرهابية.

79 - ومضت قائلة إن نظراً للارتباط الوثيق بين الأعمال الإرهابية وبعض أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فقد عززت حكومة السلفادور إطارها القانوني وسياساتها العامة لمنع هذه الجريمة ومكافحتها. وضربت مثلاً على ذلك بمكتب المدعي العام الذي ضاعف جهوده لتتقيح مبادئه التوجيهية لمنع وكشف ومكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعززت السلفادور أيضاً مشاركتها في الآليات الإقليمية. فقد انضمت في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمركا اللاتينية، التي يمكنها من خلالها المشاركة في بناء القدرات وتبادل المعلومات من أجل تحسين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

80 - وأكدت من جديد على التزام وفد بلدها الراسخ بتحسين التعاون على الصعيد الوطني ودون الإقليمية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز التصدي للإرهاب بطريقة تساهم في تطوير قدرات الدول الأعضاء في مجال العدالة الجنائية. وشجعت الدول الأعضاء أيضاً على مضاعفة جهودها للتحقيق في شأن الشبكات الإجرامية وملاحقتها جنائياً وتفكيكها وفقاً للقانونين الدولي والداخلي.

81 - وفي الختام، قالت إن السلفادور تتطلع باهتمام، تمشياً مع قرار الجمعية العامة 298/77، إلى التدابير المبتكرة التي قد يدفع بها مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من الكيانات لتعزيز برامج بناء القدرات في الدول الأعضاء.

82 - السيد براثو (إندونيسيا): قال إن خطر الإرهاب لا يزال جلياً وحاضراً. وأعرب عن تعاطف بلده وتضامنه مع شعب تركيا وحكومتها

86 - وفي الختام، أكد من جديد التزام إندونيسيا الثابت بالتصدي لخطر الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومكافحته، وإيمانها الراسخ بالدعائم الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما الميثاق.

87 - السيدة موتسيبي (جنوب أفريقيا): قالت إن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة أشد الفئات ضعفا. وأعربت عن تعازي وفد بلدها لحكومتها باكستان وتركيا وشعبيهما في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في هذين البلدين. وقالت إن جنوب أفريقيا تشجب جميع أعمال الإرهاب، التي لا يمكن تبريرها أبداً، وتدعو إدانة قوية وقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وكذلك جميع الأعمال والأساليب والممارسات المرتبطة به.

88 - وأضافت قائلة إن لا يمكن لأي بلد أو منطقة أن تتصدى بمفردها لهذا التهديد الصعب والمعقد؛ ويظل تعزيز التعاون فيما بين البلدان والمناطق والمنظمات الدولية حاسم الأهمية. ولا تزال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تحظى بالدعم السياسي من جميع الدول الأعضاء، تعد أهم الآليات الدولية لمكافحة الإرهاب وأكثرها مصداقية. وتكمن قوتها في أنها نتاج للجهود الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة آفة الإرهاب بطريقة شاملة. ولذلك فإن الاستعراضات المنتظمة للاستراتيجية مهمة لضمان أن تكون وثيقة قابلة للتعديل. وأوضحت أنه رغم إنجاز الكثير في مجال مكافحة الإرهاب على جميع المستويات، بما في ذلك من حيث إنفاذ القانون والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، فقد أصبح إبرام اتفاقية شاملة بشأن هذا الموضوع أمراً بالغ الأهمية والإلحاح. وأعربت من جديد عن دعم وفد بلدها الكامل للجهود الرامية إلى استكمال العملية المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

89 - وأردفت قائلة إن الصكوك الدولية الجديدة وقرارات مجلس الأمن تستدعي تحديث التشريعات المحلية. وعقب الزيارة التي قامت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى جنوب أفريقيا، أحرز تقدم في تعديل تشريعات البلد من أجل تنفيذ توصيات المديرية التنفيذية. وأشارت إلى أن حكومة بلدها تأخذ في الاعتبار أيضاً التوصيات التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بهدف تعزيز تدابير مكافحة تمويل الإرهاب.

90 - السيدة داكواك (نيجيريا): قالت إن بلدها يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وينضم إلى البلدان الأخرى في الإدانة القوية للهجوم الإرهابي الذي وقع في تركيا مؤخراً. ونيجيريا ليست غريبة عن

91 - وأضافت قائلة إن التهديد المستمر للأمن وسبل العيش في منطقة غرب أفريقيا، وكذلك للسلام الدولي، يتطلب عملاً جماعياً من جانب الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة والمجتمع الدولي والشركاء الآخرين لتعزيز الاستجابات الوطنية والإقليمية والدولية. وتعمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للجنة حوض بحيرة تشاد على تحسين فعاليتها في المعركة ضد جماعة بوكو حرام وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية. وتواصل نيجيريا قيادة تمويل تلك القوة المشتركة.

92 - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها قد حدثت من الفئات الشنيعة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام من خلال استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب يكملها إطار للسياسة العامة وخطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته. ولتعزيز الإطار القانوني، عدلت الحكومة قانون (منع وحظر) الإرهاب لعام 2022 وأنشأت مركزاً وطنياً لمكافحة الإرهاب، ولجنة جزاءات وطنية، وصندوقاً استثمارياً خاصاً للضحايا. وأنشأت كذلك مركزاً لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولجنة لتنسيق الأمن السيبراني، ووحدة استخبارات مالية لمواجهة الإرهاب وانعدام الأمن. وإضافة إلى ذلك، تتولى الوحدة البحرية التابعة للقوات المسلحة النيجيرية ضبط الأمن في المياه النيجيرية، مستخدمة نهجاً استراتيجياً يتمحور حول المراقبة، وسرعة التصدي للجرائم البحرية، والملاحقة الجنائية للجناة.

93 - ومضت قائلة إن نيجيريا تواصل تنفيذ استراتيجية متسقة لمعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب، مع التركيز على الوقاية، وقد أدخلت تحسينات على الفحص والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وسنت نيجيريا قوانين وطنية لمحاسبة مرتكبي الأعمال الإرهابية والجرائم المتصلة بها وتشجيع التوافق بين الجمعية الوطنية والسلطة القضائية والأجهزة الأمنية وأصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين الآخرين من أجل تعزيز تدابير العدالة الجنائية لمنع الإرهاب

98 - وأضاف قائلاً إن آفة الإرهاب لا يمكن دحرها إلا من خلال العمل العالمي الموحد. ولا بد من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الوقت المناسب من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الآفة، مثل الفقر وعدم المساواة والتمييز. ويجب على المجتمع الدولي أن يضمن الاحترام المتبادل والتعايش السلمي بين جميع الحضارات والثقافات والجماعات الدينية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تمثل الديمقراطية والحوار والحوكمة الرشيدة أدوات فعالة. وتستدعي الحاجة وضع تعريف شامل وعالمي للإرهاب يمكن أن يعبر عن المشهد المتطور للتهديدات الناشئة. وقال إن وفد بلده يدعو إلى التعجيل بإبرام اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

99 - وأردف قائلاً إن نيبال تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة، بصرف النظر عن مكان ارتكابه أو هوية مرتكبه أو الغرض منه. وهي تؤمن إيماناً قوياً بالسلام والتسامح والرحمة ونبذ العنف والتعايش السلمي، وهي أمور متصلة بعمق في ثقافتها ومكرسة في دستورها. ونيبال مصممة على ضمان عدم استخدام أراضيها أبداً للقيام بأعمال إرهابية ضد أي بلد آخر تحت أي ذريعة. وهي طرف في سبعة صكوك دولية لمكافحة الإرهاب، وتفي بالتزاماتها بموجب تلك الصكوك من خلال الإنفاذ الصارم لقوانينها، مثل قانون منع غسل الأموال وقانون المساعدة القانونية المتبادلة وقانون تسليم المطلوبين. وتعمل عن كثب مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لضمان محاكمة الإرهابيين ومع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنع تمويل الإرهاب. وهي تعمل بصفة منتظمة على استكمال وتعميم المعلومات المتعلقة بقوائم جزاءات الأمم المتحدة المتصلة بالإرهاب وتمويله. وقد جرت مواءمة سياساتها وأطرها الوطنية لمكافحة الإرهاب مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

100 - واستطرد قائلاً إن يجب على الدول أن تسعى جاهدة إلى التنفيذ المتوازن لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي ومحاربتة. وتؤيد نيبال جميع المبادرات التي تقودها الأمم المتحدة والتي تركز على منع التطرف وتجنيب الشباب. والتعاون القوي، الذي تتصدره الأمم المتحدة، أمر محوري في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وغسل الأموال، وتهريب المواد الضارة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للوكالات الوطنية لمكافحة الإرهاب أن تتبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي، والحلول الابتكارية، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويجب مواصلة تقديم

والتطرف العنيف ومكافحتهما. وكانت استجابتها للإرهاب فعالة وقائمة على سيادة القانون.

94 - وأعربت عن شكر وفد بلدها للجهات المانحة على دعمها وشجعت المجتمع الدولي على تقديم المزيد من المساعدة في إعادة بناء المجتمعات المحلية. وأشارت إلى لزوم توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي لدعم العمليات الأمنية الرامية إلى كبح الإرهاب. وأوضحت أن مكافحة تمويل الإرهاب تمثل أولوية عليا لدى نيجيريا. وستسعى جاهدة لمكافحة إساءة استخدام الفضاء السيبراني والتكنولوجيات الجديدة وتواصل العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل التصدي لخطر داعش والقاعدة في أفريقيا.

95 - وتابعت حديثها قائلة إن نيجيريا ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم آليات الأمن الإقليمية وستستضيف مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب في أبوجا في عام 2024. وهي تؤيد عمل مكتب مكافحة الإرهاب وتدعو إلى التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وترحب نيجيريا أيضاً بإنشاء المكتبين البرنامجيين التابعين لمكتب مكافحة الإرهاب في نيروبي والرباط لتوفير التدريب وبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

96 - واستطردت قائلة إن وفد بلدها مستعد لتأييد أي اقتراح لإنشاء فريق عامل يُعنى بوضع اتفاقية جديدة متعلقة بالإرهاب والجرائم ذات الصلة. ولا يمكن كسب الحرب ضد الإرهاب إلا بتصميم حازم من جميع الدول الأعضاء بتضامنها معاً وكفالتها الامتثال الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها والصكوك الإقليمية ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله.

97 - السيد تهايا (نيبال): قال إن الإرهاب جريمة بشعة ضد الإنسانية وخطر عالمي مستمر يقوض السلام والأمن الدوليين، ويعرض حقوق الإنسان وحياته الأساسية للخطر ويعوق التنمية. ولا يمكن تبريره تحت أي ذريعة، ويجب محاسبة المسؤولين عن الأعمال الإرهابية. ولا يجوز التغاضي عن ازدواجية المعايير في التعامل مع الإرهاب. ولا يزال تزايد عدم المساواة والعزلة وانعدام حقوق الإنسان في العالم يوفر تربة خصبة للنشاط الإرهابي والجريمة المنظمة. ويساء استخدام الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي لتنفيذ أغراض خفية قائمة على الكراهية والتزيف والتضليل. ومما يزيد من تعقيد جهود مكافحة الإرهاب الاستغلال المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعملات الرقمية من جانب المنظمات الإرهابية.

العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن الاستعراض الثامن للاستراتيجية لم يرق إلى مستوى توقعات عدة دول، فإن الاستراتيجية توفر مع ذلك أساساً ممتازاً للتعاون فيما بين الأمم المتحدة والدول. وختاماً، قالت إن وفد بلدها يشيد بعمل مكتب مكافحة الإرهاب، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات، ويدعو إلى تعاون أقوى وصادق يضطلع به بحسن نية لمحاربة الفساد والجريمة الاقتصادية والتدفقات المالية غير المشروعة وتهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص.

105 - السيدة غوريشا (ملديف): قالت إن الإرهاب يشكل تهديداً جماعياً يتجاوز الحدود ويسبب المعاناة لأفراد وأسر ومجتمعات بأكملها. وهو يشكل تهديداً كبيراً أيضاً للبلدان مثل ملديف ذات الاقتصاد الهش القائم على السياحة. وتدين ملديف بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد سنت حكومة ملديف قوانين تهدف إلى منع الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنشأت مركزاً وطنياً لمكافحة الإرهاب في إطار استجابتها الشاملة للإرهاب. وهي تواصل اعتماد نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره في هذه الجهود.

106 - وأضافت قائلة إن يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظاً وأن يعمل بشكل جماعي لمنع الشباب من الوقوع فريسة للأفراد الذين يستغلون ضعفهم ويشوهون معتقداتهم الدينية. وقد أدى التقدم السريع للتكنولوجيات الرقمية والانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي إلى تفاقم هذا الاستغلال. واستجابة لذلك، تواصل حكومة ملديف بناء مجتمع قادر على الصمود يسوده السلام عن طريق تمكين قادة المجتمعات المحلية، وتسخير إمكانات الشباب، والاعتراف بالدور المحوري للمرأة في الوقاية، والتمسك باستيعاب الجميع، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

107 - وأعربت عن إدانة ملديف للإرهاب الذي يرتكب باسم الإسلام، وهو دين سلمي يحض على المحبة والعطف والتعايش. وتتحدد معظم جوانب الحياة والثقافة في ملديف بالعقيدة الإسلامية، وهي بلد معتدل وتقدمي ومتسامح. وستواصل ملديف العمل عن كثب مع شركائها الدوليين والإقليميين لمكافحة الإرهاب عن طريق القضاء على أسبابه الجذرية، مثل العنصرية وكرهية الأجانب. ويلزم اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة من أجل التصدي لتنامي كراهية الإسلام وخطاب الكراهية. وأعمال التنديس العلنية المتكررة للقرآن الكريم في بعض البلدان الأوروبية تبعث على القلق ولا يمكن تبريرها تحت ستار حرية الكلام والتعبير.

108 - وأردفت قائلة إن الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

المساعدة المالية والتكنولوجية إلى البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها ومرونة مؤسساتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم الاستهانة بإسهامات الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

101 - السيدة واتارا سيسبي (بوركينافاسو): قالت إن بلدها وبلدان أخرى في منطقة الساحل عانت منذ ما يقرب من 10 سنوات من هجمات إرهابية متكررة ارتكبتها جماعات مسلحة مختلفة. وفي بوركينافاسو، ترتدي هذه الجماعات الزي الرسمي للجيش الوطني لارتكاب فظائنها، مما يؤدي إلى إثارة البلبلة بين السكان والمجتمع الدولي وتدمير الثقة بين الشعب والجيش الذي تتمثل مهمته الوحيدة في حمايته. وتنتهك الجماعات الإرهابية المسلحة، بمساعدة رعاتها، القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الأساسية بصورة منهجية. ونتيجة لذلك، أُغلق أكثر من 6 000 مدرسة و 300 مرفق صحي، وأصبح ما يزيد عن مليوني شخص من النازحين داخلياً.

102 - واستدركت قائلة إن قوات الدفاع والأمن نجحت رغم ذلك، بمساعدة قوات الدفاع الوطني التطوعية المعروفة باسم VDPs، في إعادة ما يقرب من 200 000 من النازحين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية بحلول آب/أغسطس 2023. وجار عودة الحكومة وخدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية تدريجياً في المناطق المحررة، وستكثف الحكومة جهودها لاستعادة الأراضي مع احترام التزاماتها الدولية. وقد اضطلعت أيضاً بعدد من الإصلاحات المؤسسية والقضائية لتعزيز قدراتها على منع الإرهاب ومكافحته. وأنشأت وحدة قضائية خاصة لقمع الأعمال الإرهابية ولواءً خاصاً للتحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة، وأضفت الطابع المؤسسي على قوات الدفاع الوطني التطوعية. ونقحت أيضاً قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية.

103 - وأردفت قائلة إن العمل العسكري وحده لا يكفي للتصدي للإرهاب، الذي يتغذى على الجهل والفقر والفراغات الإدارية. ولذلك فإن حكومتها تستخدم نهجاً متكاملاً لضمان تمتع جميع المواطنين بكامل حقوق الإنسان الأساسية وتدعم المشاريع والبرامج الرامية إلى تزويد النساء والشباب بفرص الحصول على وظائف لائقة والاستفادة من الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة. ونفذت استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب وخطة عمل جديدة للتنمية تركز على محاربة الإرهاب واستعادة السلامة الإقليمية، والتصدي للأزمة الإنسانية، وإعادة بناء الدولة وتحسين الحوكمة، وتشجيع المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

104 - ومضت قائلة إن بوركينافاسو تشيد بالمجتمع الدولي لما يبذله من جهود لمكافحة الإرهاب، لا سيما من خلال استراتيجية الأمم المتحدة

تضعها الحكومة، وغالبا ما يتم ذلك بالشراكة مع المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة. ويشكل إنهاء الإفلات من العقاب عنصرا أساسيا في منع الإرهاب. وأعرب عن شكر وفد بلده للأمم المتحدة وكل من دعم عمل المحكمة الخاصة بلبنان وشارك فيه، وهي المحكمة التي ستغلق أبوابها في نهاية عام 2023.

112 - السيد الشحي (عمان): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما ومظاهرها، أيا كانت مبرراتهما، وإنها وضعت استراتيجية وطنية فعالة لمكافحة الإرهاب. وتوجد سياسة إعلامية ترمي إلى منع التطرف المفضي إلى الإرهاب، وتعزيز التسامح، ومكافحة الطائفية وخطاب الكراهية، وتعزيز سياسة الحياد الإيجابي تجاه النزاعات في بعض دول المنطقة، التي ينبغي النظر إليها على أنها مسائل سياسية داخلية وليست طائفية.

113 - وأضاف قائلا إن نظرا لأن الإرهاب يمكن أن تذكيه مشاعر السخط، فيجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى التصدي للحروب والنزاعات السياسية ومنع أي تعدي على الأماكن المقدسة، أيا كان المسوغ أو التسميات المتذرع بها. ومكافحة الإرهاب تعني اتباع نهج شامل ومعالجة الظروف التي تستغلها الجماعات الإرهابية لتجنيد أعضاء جدد. وتعمل المنظمات الإرهابية على تطوير أساليب جديدة، بما في ذلك الحرب الإلكترونية والبيولوجية واستخدام الطائرات المسيرة. وإزاء هذه الخلفية، من الضروري معالجة النزاعات والأزمات الدولية بطريقة غير تمييزية، والتمسك بقيم التسامح والتعايش، ومحاربة خطاب الكراهية والتطرف.

114 - السيد دونغ مبا (غينيا الاستوائية): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء زيادة واستمرار الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في مختلف أنحاء أفريقيا. فقد سُجِّل ما يقرب من 70 في المائة من جميع الوفيات المنسوبة إلى الإرهاب على مستوى العالم في عام 2022 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويمثل تزايد إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لارتكاب أعمال إرهابية أو التحريض عليها أو التجنيد لحسابها أو تمويلها أو التخطيط لها مصدرا آخر للقلق. والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هو أحد أهم الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاستقرار السياسي، والتمتع بحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدين غينيا الاستوائية بشدة الإرهاب والتطرف العنيف، اللذين يشكلان أعمالا إجرامية جبانة ولا مبرر لها، وهي ترفض رفضا قاطعا ربط الإرهاب بأي عرق أو جنسية أو دين معين.

ويجب أن تكون النظم القضائية الجنائية الوطنية المصممة للتصدي لتلك التهديدات منصفة وفعالة وأن تحكمها سيادة القانون. وقد عززت ملديف قدرات نظام العدالة الجنائية لديها بدرجة كبيرة، مما مكنها من التغلب على التحديات الأمنية الراهنة، من خلال الجهود الجماعية لدعم بناء القدرات وتبادل المعلومات.

109 - السيد حتي (لبنان): أعرب عن تضامن وفد بلده مع شعبي باكستان وتركيا وحكومتها بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في هذين البلدين. ولبنان، بوصفه بلدا واجه مباشرة الآثار المدمرة للإرهاب، يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بأشد العبارات. ومن الضروري لمكافحة هذه الآفة اتخاذ إجراءات جماعية واتباع نهج شامل يقوم على احترام الالتزامات القانونية الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والقرارات ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويثبت نجاح الاستعراض الثامن لتلك الاستراتيجية مرة أخرى دور الجمعية العامة في منع الإرهاب ومكافحته.

110 - وأضاف قائلا إن الإرهاب ليس له هوية دينية أو قومية أو عرقية. ومما يؤسف له أن المجتمع الدولي لا يزال يشهد التعصب الأعمى والعنصرية والكراهية والتحريض على العنف، كما يتضح من تزايد أعمال كراهية الإسلام. ويجب ألا يكون من المقبول أبدا حرمان الناس من حقوقهم الإنسانية الأساسية تحت ستار مكافحة الإرهاب. ولا يزال هذا اللبس يذكرنا بالحاجة إلى وضع تعريف قانوني واضح للإرهاب ووضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. ويجب أن تشمل المناقشات المتعلقة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي جميع جوانبه، من الأعراض إلى الأسباب الجذرية. وكثيرا ما تسعى الجماعات الإرهابية والمجنودون إلى استغلال المظالم، مثل النزاعات التي طال أمدها، والمعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي، وعدم الاستقرار السياسي، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والفقر، والاستبعاد. ولذلك ينبغي معالجة هذه المظالم من خلال الجهود الوقائية.

111 - وأردف قائلا إن قبل بضعة أيام، أُدين إرهابي من داعش بالتخطيط لهجمات إرهابية ضد البنية التحتية المدنية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في لبنان، الذي لا تزال حكومته ثابتة في جهودها لمنع الإرهاب ومكافحته على الرغم من الأزمات المتتالية والحادة التي أصابت البلد. ودعم الأمم المتحدة وشركاء البلد القدامى، ولا سيما الجيش اللبناني، مطلوب أكثر من أي وقت مضى. ويلزم أيضا توفير موارد كافية لتنفيذ مختلف الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية التي

- 115 - وأضاف قائلاً إن لا سبيل إلى تبرير الأعمال الإرهابية. ويجب محاسبة منظري هذه الأعمال ومرتكبيها والشركاء فيها وداعميها مالياً. ويجب أيضاً اتخاذ إجراءات ملموسة لإضعاف آليات التمويل ذات الصلة ومنعها والقضاء عليها. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن غينيا الاستوائية وافقت في عام 2022 على قانون عقوبات جديد يتناول الجرائم المتعلقة بالإرهاب، وأنشأت هيئات مثل الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية وديوان المحاسبة، ومن شأن ذلك تحسين آلياتها القائمة لمنع تمويل الأنشطة غير المشروعة عن طريق مراقبة تدفقات رأس المال على نحو أفضل وتوحيد آليات ضمان الشفافية ومساءلة الأفراد والكيانات التي تتعامل مع الأموال العامة أو تديرها. وعززت غينيا الاستوائية تعاونها أيضاً مع عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية.
- 116 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب الدولي، فضلاً عن عمل المنظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم الدول الأعضاء في التصدي لهذا التهديد. وعلى وجه الخصوص، تسعى برامج ومبادرات مكتب مكافحة الإرهاب في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة إلى دعم بناء قدرات الدول الأفريقية على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.
- 117 - وأردف قائلاً إن جميع الدول ينبغي أن تعمل معاً لقمع الأعمال الإرهابية، بغض النظر عن دوافعها ومكان ووقت ارتكابها وهوية مرتكبيها، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. والتعاون المشترك هو أفضل سبيل لتحقيق أقصى قدر من الإنجازات في مكافحة الإرهاب، لأنه لا يمكن لأي بلد، مهما بلغ حجمه وقوته، أن يقضي على الإرهاب بمفرده. ولا بد من اختتام المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وفي الختام، قال إن وفد بلده يؤيد، بناءً على ذلك، المقترح الداعي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لدعم هذه المفاوضات.
- 118 - السيد فورشيلوف (منغوليا): قال إن على الرغم من أن المجتمع الدولي قطع أشواطاً كبيرة في تعطيل الشبكات الإرهابية ومكافحة الهجمات الإرهابية وتمويل الإرهاب، فإن الخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين لا يزال كبيراً. وقد أصبح الإرهاب أكثر انتشاراً من الناحية الأيديولوجية والجغرافية وازداد في مناطق النزاع وما حولها. ويتغذى الإرهاب على الأنشطة الإجرامية، مثل غسل الأموال والتعدين غير المشروع والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر.
- 119 - وأضاف قائلاً إن حكومته وقّعت اتفاق ترخيص في كانون الأول/ديسمبر 2022 لتشغيل برنامج الأمم المتحدة goTravel بهدف تحسين قدراتها على كشف سفر الإرهابيين وغيرهم من المجرمين وحظره مع ضمان استخدام بيانات السفر في إطار الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ووافقت منغوليا أيضاً على المشاركة في مبادرة CT TECH، التي أطلقها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والإنترنت، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وبموجب هذه المبادرة، شارك المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب في منغوليا، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، في تدريب لبناء القدرات في مجال استخدام تكنولوجيا التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. واعترافاً بالصلات المتزايدة بين التكنولوجيات الجديدة والأنشطة الإجرامية الخطيرة، أجرت الحكومة تقييماً للمخاطر لتقييم قدرة بنيتها التحتية الحيوية على الصمود في وجه الهجمات الإرهابية والهجمات الإلكترونية، وهي بصدد اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة أوجه القصور المكتشفة.
- 120 - وأردف قائلاً إن حكومته ملتزمة التزاماً قوياً بتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمكافحة الإرهاب الدولي. ويجب على جميع الدول الأعضاء العمل معاً للتغلب على الآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولا سيما فيما يتعلق بالبيئة الأمنية العالمية، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة إساءة استخدام التكنولوجيات الناشئة من قبل المنظمات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية عبر الحدود الوطنية. وستواصل منغوليا بناء القدرة على التصدي بقوة للإرهاب وتمويله من خلال تنفيذ الصكوك والتوصيات الدولية.
- 121 - السيدة بهات (الهند): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن أحد الوفود أظهر للأسف ميلاً ثابتاً إلى استغلال منابر الأمم المتحدة لخدمة أغراضه الشائنة. وإن سيادة الهند وسلامتها الإقليمية ليستا مسألة قابلة للتفاوض؛ ويشكل إقليم جامو وكشمير ولداخ الاتحاديين جزءاً لا يتجزأ من الهند. وعلى الرغم من أن البلد المعني يدعي أنه ضحية للإرهاب، فإن العالم لم ينس أن أسامة بن لادن عُثر عليه داخل إقليمه وأن قادته مجذوه باعتباره شهيداً في البرلمان.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18:00.